

محضر الجلسة رقم 279

التاريخ: الثلاثاء 11 رمضان 1441هـ (5 ماي 2020م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعة وإحدى عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية عشرة والدقيقة العاشرة زوالاً.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

أولاً، مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020)، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛ ثانياً، مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية؛

ثالثاً، مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفية انعقاد جمعياتها العامة خلال

مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.

أما بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس التي توصلت بها رئاسة المجلس في الفترة الممتدة من يوم الثلاثاء 28 أبريل 2020 إلى غاية 5 ماي 2020، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

وفي الأخير، نخطط المجلس الموقر بأننا سوف نكون على موعد، مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانونين جاهزين.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

تنزيلاً لبرنامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية، كما أقره مكتب المجلس بتنسيق مع الحكومة خلال هذه الفترة المرتبطة بالتصدي لجائحة كورونا، والقاضي بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير هذه الجائحة، يخص المجلس هذه الجلسة لمساءلة قطاع الشغل والإدماج المهني.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه للسيد وزير الشغل والإدماج المهني حول "التدابير المتخذة لفائدة المشغلين والأجراء في مواجهة تداعيات جائحة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالنا السيد الوزير: ما هي التدابير المتخذة لفائدة المشغلين والأجراء في مواجهة تداعيات جائحة كورونا؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

والسؤال الثاني موضوعه "التدابير المتخذة لتخفيف من التداعيات الاجتماعية لجائحة "كوفيد-19"؟

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والسؤال الرابع، دائما في نفس القطاع، موضوعه "استراتيجية الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا على قطاع التشغيل وأوضاع المهنيين".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.
تفضل السي البقالي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسألكم، السيد الوزير المحترم، حول استراتيجية الحكومة للحد من تداعيات جائحة كورونا على قطاع التشغيل وأوضاع المهنيين؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "الإجراءات المتخذة لحماية المقاولات الوطنية ودعم الشغيلة المغربية في ظل استمرار جائحة كورونا "كوفيد-19".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يواجه المغرب بكافة مؤسساته ومكوناته عدوا قاتلا سيتترك، مما لا شك فيه، آثارا سلبية وخيمة على عدد من قطاعات القطاع العام والخاص.
السيد الوزير المحترم،

ما هي الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على المقاولات المغربية وشغيلتها؟

وما هي التدابير الاستعجالية التي تعتم وزارتك القيام بها للحد والتخفيف من هذه الآثار ومواكبة المقاولات المغربية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والتعاضدية لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزملاء المحترمين،

لقد تضررت حوالي 61% من المقاولات بسبب جائحة كورونا، وتسببت في توقف حوالي ثلث عمال القطاع الخاص عن العمل، وقد تقرر تمديد فترة حالة الطوارئ الصحية كإجراء احترازي وقائي.

كما تم اتخاذ العديد من المبادرات الوطنية ووسائل التعبئة الجماعية التي أبانت عنها مختلف مكونات المجتمع المغربي، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا، من أجل تعزيز وتأهيل الاقتصاد الوطني والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.

لذا، نسألكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية للتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والسؤال الثالث، موضوعه "الحصيلة المرورية للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاجتماعي".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية.
تفضل السي عبد الإلاه.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات المهمة لدعم المقاولات والأجراء في ظل هذه الجائحة، مما خلف ارتياحا عاما.

السيد الوزير نسألكم عن:

حصيلة هذه الإجراءات، خصوصا فيما يتعلق بأجراء القطاع الخاص والمؤسسات العمومية؟

ونسألكم السيد الوزير عن الاستراتيجية ديال الحكومة لمعالجة الآثار الاجتماعية على المدينين القريب والمتوسط؟

كما نسألكم عن الإجراءات للحد من بؤر تفشي الوباء في بعض المؤسسات الإنتاجية؟

مقاولته شائخة صامدة لم تستسلم، ولكنها، السيد الوزير المحترم، لم تسلم، تغاضيتهم عن وجهها المشرق ووجههم لها اتهامات، تطعن في مصداقيتها وتخدش الصورة التي تعكسها أمام الرأي العام، وبخستم قطاعات بأكملها، ووجههم اتهامات إلى المقاولين بالتخايل من أجل تحقيق ربح غير مشروع.

فهذا، السيد الوزير، كلام مردود، مرفوض، يجب أن تسحبوه وأن تعتذروا للمغاربة وتعتذروا للمقاولات وتعتذروا للأجراء.

المقاول هو الذي يغامر، هو الذي يخاطر، هو الذي يستثمر، هو الذي يخلق الثروة، يخلق مناصب الشغل، هو الذي يرهن جميع ممتلكاته من أجل مقاولته ومن أجل وطنه.

أؤكد لكم، السيد الوزير، بأن مقاولات القطاع المنظم كلها مقاولات مسؤولة، كلها مقاولات ملتزمة، كلها مقاولات مواطنة، ورغم تجربتها وجراحها سوف تستمر في القيام بأدوارها في الاقتصاد الوطني.

سؤالي لكم السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل انطلاقة فاضلة في إطار حماية اجتماعية..
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير الاستعجالية لحماية مناصب الشغل وصون حقوق ومكتسبات العمال".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير الاستعجالية لحماية مناصب الشغل وصون حقوق ومكتسبات العاملات والعمال؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "وضعية التشغيل في ظل أزمة كورونا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والسؤال السادس موضوعه "الانعكاسات المادية والاجتماعية والمهنية على الأجراء جراء جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الزملاء المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي انعكاسات وباء كورونا وتقييمكم لها على الأوضاع المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال السابع موضوعه "التدابير الحكومية لضمان انطلاقة جيدة للقطاعات الاقتصادية وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

السيد الوزير المحترم،

لا يسعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نعرب عن تخميننا وتقديرنا للتدابير المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية"، والتي مكنت المقاولات والمواطنين من تجاوز تداعيات الصدمة الأولى للجائحة.

وإذا كان علينا اليوم أن نضاعف جهودنا من أجل ضمان انطلاقة قوية سلمية لاقتصادنا الوطني بدون مشاكل، فإن علينا أن نتساءل كيف لنا ذلك والحكومة لم تف بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاق الثلاثي ل 25 أبريل 2019، والذي التزمت من خلاله بتنفيذ بعض التعهدات قبل متم شهر دجنبر 2019، وأذكر من بينها، على سبيل المثال لا الحصر: المرسوم المتعلق بالمادة 16 من مدونة الشغل، وكذلك تعديل بعض بنود مدونة الشغل بما يحقق بعض احتياجات المقاول، يعني في حلول توفيقية بين احتياجات المقاول وبين محاربة هشاشة الشغل، في إطار مرونة مسؤولة، وكذلك القانون التنظيمي لشروط وكميات ممارسة حق الإضراب، والذي تنتظره منذ 68 سنة، والذي يشكل وصمة عار في جبين المغرب الحديث (المرسوم تنتظره كذلك منذ 17 سنة).

إذن، مرت سنة دون تنفيذ هذه الالتزامات، والقطاع الخاص عبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب رعى تعهداته ونفذ جميع التزاماته، وظلت

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

قبل السؤال، لابد وأن ننعي المجلس في وفاة مدير الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وبهذه المناسبة الأليمة نطلب من العلي القدير أن يتولاه برحمته ومغفرته.

بخصوص السؤال، فنحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي فوفقنا ثابت وواضح منذ بداية الأزمة، فنسجل دائما نجاعة الاختيارات والاستراتيجية الوطنية لمواجهة الأزمة، خاصة وأنها كانت استباقية واعتبرت أن للإنسان وللصحة أولوية على كل شيء، وخاصة أولوية قبل الاقتصاد.

السيد الوزير،

في ظل حالة الطوارئ الصحية، اتخذت مجموعة من الإجراءات، لا محالة أنها أثرت على سوق الشغل، وذلك بإغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية الصناعية والإنتاجية في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر الفوري على فقدان شريحة مهمة من المواطنين لمناصب الشغل.

في هذا الإطار، السيد الوزير، نود منكم أن تبينوا وتوضحوا للمواطنين مدى الإجراءات المتخذة لدعم الفئة الشغيلة التي فقدت الشغل على إثر هذه الجائحة، ونود منكم أن توضحوا للمواطنين ما هي استراتيجية وما هو تصور وزارتك لسوق الشغل في ظل هذه الأزمة؟

وكذلك، هل لدى وزارتك تصور استباقي لما بعد الأزمة في مجال الشغل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال العاشر موضوعه "مدى إلزام والتزام الشركات بالإجراءات والتدابير الاحترازية في أماكن العمل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

نسئلكم عن مدى إلزام والتزام الشركات بالإجراءات والتدابير الاحترازية في أماكن العمل لحماية الأجراء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن نعطيو الكلمة للسيد وزير الشغل والإدماج المهني للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتدابير المتخذة للحد من تداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع التشغيل.

تفضل السيد الوزير، في حدود 30 دقيقة، للجواب على السؤال وكذلك الرد على التعقيب.

تفضل.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أمثل أمام هذا المجلس الموقر مجددا لمناقشة والتداول حول قضايا الشغل والإدماج المهني، التي استجدت مع هذه الوضعية الاستثنائية التي تمر منها بلادنا بسبب جائحة كورونا، وكذا الإجراءات والتدابير التي اتخذناها في هذا الشأن بقيادة جلالة الملك، حفظه الله.

وهي مناسبة أيضا أستغلها لأتقدم بالتهنئة لجميع العاملات والعامل المغاربة بمناسبة حلول الذكرى السنوية لعيد الشغل، ولأتقدم أيضا إلى النقابات العمالية الوطنية متمنيا لها مزيدا من العطاء وخدمة للشغيلة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد أن أشير إلى المنهجية التي سآرد بها، بحيث أتى خلال هذه الكلمة سأجيب عن الأسئلة التي وجهت إلينا بشكل رسمي، وإلا فإن بعض الملاحظات الواردة في الأسئلة سأتفاعل معها وسأتولاه، إن شاء الله، خلال مرحلة ديال التعقيب.

لقد تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير، السيدات والسادة المستشارون، نتيجة هذه الأزمة، حيث أن أغلب التقارير المتعلقة بهذا الموضوع تؤكد أن هذا الاقتصاد يتواجد في لحظة صعبة نتيجة هذه الجائحة، والتي ستستمر لفترة ما بعد فترة تفشي الوباء، كما أكدت جل التقارير، وأن التأثيرات الاجتماعية لهذه الأزمة لن تكون أقل حدة من تلك التي يعرفها الاقتصاد العالمي، حيث ستكون آثارها على وضعية المستخدمين والمقاولات كبيرة، وهو ما أكدته تقرير خاص صدر نهاية شهر أبريل عن مرصد منظمة العمل الدولية بعنوان: "جائحة كوفيد-19 وعالم العمل" الذي يمكن أن نستعين به في مجال حديثنا اليوم، حيث توقع التقرير أن يكون التراجع في ساعات العمل في الربع الثاني من سنة 2020 أسوأ بكثير من التقديرات السابقة، حيث من المتوقع أن يصل التراجع إلى 10.5% مقارنة

المنصرم، وقد شكلا فرصة للتشاور والتداول وتلقي اقتراحات المركزيات النقابية فيما يتعلق بجهود بلادنا لمواجهة هذا الوباء، وعلى الخصوص انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على المقاولات والأجراء وعلى مناصب الشغل وظروف العمل.

واتخذت "لجنة اليقظة الاقتصادية" عددا من الإجراءات والتدابير لفائدة الأجراء والمقاولات، يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً، بالنسبة للأجراء والمستخدمين:

- منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم لفائدة الأجراء والمستخدمين بموجب عقود التكوين من أجل الإدماج، المنتمين للمقاولات المنخرطة في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، التي تواجه صعوبات والمصرح بهم لدى الصندوق المذكور برسم شهر فبراير 2020، وبمهم هذا التعويض الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 30 يونيو 2020، مع الإشارة إلى أن التعويض خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 31 مارس 2020 تم تحديده في مبلغ 1000 درهم، مع تبسيط مساطر التصريح، وهو إجراء تم اتخاذه مؤخراً بحيث يمكن القيام بالتصريحات أسبوعياً ابتداء من أبريل 2020؛

- ثانياً، الاستمرار في الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية (AMO¹) والتعويضات العائلية برسم نفس الفترة الزمنية، وقد صرحت برسم شهر مارس عبر البوابة الالكترونية التي أحدثها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لهذه الغاية حوالي 132.000 مقالة من أصل 216.000 مقالة منخرطة في الصندوق إلى غاية فبراير 2020، أي بنسبة 61%، مما يعني أن مقولتين من أصل ثلاث مقاولات تقريباً صرحت بتضررها من تداعيات (coronavirus).

كما بلغ عدد الأجراء المتوقفين عن العمل مؤقتاً أكثر من 808.000 أجير من أصل 2.600.000 أجير، أي أن أجيراً من أصل كل ثلاث أجراء توقفوا مؤقتاً عن عملهم خلال هذه المرحلة، أما تصريحات شهر فبراير الأخير فقد تجاوزت 134.000 مقالة بنسبة تجاوزت 62%، كما تجاوز عدد الأجراء 900.000 أي بنسبة تفوق 36%.

ثالثاً، إقرار الإعفاء من الضريبة على الدخل لكل تعويض صرف لفائدة المأجورين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم في حدود 50% من الراتب الشهري الصافي المتوسط، كما أننا بصدد إعداد قرار في مجلس إدارة "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" لإعفائه كذلك من وعاء الإشتراكات المعتمدة من قبل الصندوق؛

رابعاً، تأجيل سداد أقساط القروض البنكية بالنسبة للأجراء الذين تضرروا بسبب هذه الأزمة بناء على طلبهم؛

خامساً، تخصيص دعم مالي مباشر لفائدة المشتغلين في القطاع غير

مع بيانات الربع الرابع من سنة 2019، أي 305 مليون وظيفة بدوام كامل تقريباً، باعتبار 48 ساعة عمل في الأسبوع، بينما كانت توقعات مكتب العمل الدولي للتراجع في حدود 195 مليون وظيفة بدوام كامل.

نسبة العمال الذين يعيشون في الدول التي يوصى فيها أو أضحى فيها إلزامياً إغلاق مقرات العمل بلغ نسبة 68%، وهي نسبة تراجمت بالمناسبة بعد أن كانت 81% بعد أن تم رفع إجراءات الإغلاق بالصين.

كما أنه إلى غاية 22 أبريل الماضي 81% من المشغلين و66% من العمال المستقلين عبر العالم يعيشون في الدول التي يوصى فيها أو أضحى فيها إلزامياً إغلاق مقرات العمل، مع تسجيل آثار وخيمة لذلك على الدخل وفرص الشغل، حيث تم إحصاء أكثر من 436 مليون مقالة عبر العالم معرضة لمخاطر واضطرابات كبيرة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

منذ ظهور الآثار الأولى لتفشي فيروس كورونا المستجد في بعض الدول، سارعت الحكومة بتوجيهات سديدة من صاحب الجلالة، حفظه الله، إلى اتخاذ جميع الإجراءات الاستباقية الضرورية لمنع تفشي الوباء في بلادنا وإعطاء الأولوية لصحة وسلامة المواطنين والمواطنات كأولى الأولويات، حيث كنا من بين الدول السبابة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات الوقائية والاحترازية الاستثنائية وفرض حالة الطوارئ الصحية في كافة التراب الوطني.

وحيث أن لهذه الاختيارات كلفة اقتصادية واجتماعية واضحة ومتوقعة، أعطى جلالة الملك تعليماته السامية للحكومة قصد الإحداث الفوري لصندوق خاص لمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجائحة، وهو الصندوق الذي أقبل على المساهمة فيه بشكل تلقائي ومكثف مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية والمنتخبين والهيئات الحزبية والنقابية والفاعلين الاقتصاديين وعدد من الفعاليات المدنية والإعلامية والجمعية وعموم المواطنين على حد سواء.

وكما تعلمون، فقد تم تشكيل لجنة يقظة اقتصادية برئاسة السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والتي تضم عددا من القطاعات الحكومية المعنية، إلى جانب القطاع البنكي والمالي، وكذا ممثلي القطاعات الإنتاجية والخدماتية ببلادنا، من أجل تتبع الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كورونا المستجد، من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم ورصد آني للوضع الاقتصادي الوطني من جهة، وعلى اقتراح الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، من جهة أخرى.

وبالتوازي مع ذلك، حرصت الحكومة على التشاور مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية بصفتها شريكا اجتماعياً، وأيضاً باعتبارها مؤسسات وساطة مجهزة للعب دورها الحيوي في هذه المرحلة الاستثنائية، حيث تم بهذا الخصوص عقد اجتماعين، ترأس الأول السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 مارس 2020 الماضي، وترأس الاجتماع الثاني بتاريخ 15 أبريل

¹ Assurance Maladie Obligatoire

تشجيع المشغلين على تمتيع الأجراء بعطل إدارية قبل أوانها أحيانا، أو منحهم رخصا استثنائية، وتشجيع العمل عن بعد أو بالتناوب، للتخفيف من حدة الاكتظاظ بمقرات العمل، والسهر على احترام جميع شروط الصحة والسلامة داخل فضاءات العمل.

وقد شملت الزيارات المنجزة لهذه الغاية منذ بداية الحجر الصحي إلى غاية 30 أبريل 2020، ما مجموعه 7661 مؤسسة، وفي هذا الصدد ومن أجل مساعدة الأجراء والمشغلين على الإحاطة بحقوقهم والتزاماتهم خلال هذه المرحلة، أعدت الوزارة عدة دلائل تتضمن إجابات عن الأسئلة المحتملة لتدبير ظروف العمل في ظل الوضع الاستثنائي المتعلق بخطر تفشي فيروس كورونا المستجد، إضافة إلى دلائل أخرى تخص التدابير الاحترازية الواجب احترامها، سواء بشكل عام، أو تلك الخاصة ببعض المهن والوظائف داخل المقاولات.

وقصد مراقبة أماكن العمل والوقوف بحزم على مدى احترام الإجراءات الاحترازية وشروط الصحة والسلامة مع رفع تقارير يومية عن ذلك، تم إحداث لجنة بقطعة على المستوى المركزي، وذلك يجعلها في حالة انعقاد مستمر، مع تعبئة شاملة لمختلف مصالح الوزارة، وتشكيل لجن بقطعة جهوية وإقليمية بالتنسيق مع السلطات المحلية والمصالح الخارجية للقطاعات المعنية. وفي نفس الإطار، وتناوبا لظهور حالات إصابات داخل الوحدات الإنتاجية والخدماتية التي استمرت في نشاطها، وضعت كل من وزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، مسطرة مشتركة لتتبع والتحقق من مدى احترام هذه المقاولات للتدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية لمواجهة فيروس كورونا.

وتبعا لذلك، تم تنظيم زيارات مشتركة بين مصالح الوزارتين على مستوى المصالح اللامركزية، وفق جدولة زمنية متفق عليها بين الطرفين، كما تم إرفاق هذه المسطرة بملحق يتضمن التدابير الاحترازية الواجب التحقق من احترامها من لدن المقاولات.

ومنذ 15 أبريل، تم إحداث لجن إقليمية بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية على مستوى العائلات والأقاليم، وتضم فضلا عن ممثلي وزارة الداخلية، ممثلين عن كل من وزارة الصحة ووزارة الشغل والإدماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر، وممثلين عن المصالح الأمنية، لمراقبة مدى احترام المقاولات التي لازالت تشتغل أو تلك التي استأنفت نشاطها، للإجراءات الاحترازية والوقائية المتخذة للتصدي لهذا الوباء.

وقد اعتمدت هذه اللجن في عملها على أهم التدابير المتضمنة في المسطرة المعدة بين الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة المذكورة أعلاه، وقد بلغ عدد المؤسسات التي نظمت لها زيارات ميدانية من طرف اللجن المشتركة وكذا من طرف أعوان تفتيش الشغل، ما مجموعه 10.759 منذ بداية الأزمة إلى

المهيكل، حيث تم دعم الأسر المتضررة بمبالغ تراوحت ما بين 800 درهم و1200 درهم للأسرة الواحدة حسب عدد أفرادها، وقد بلغ عدد الأسر التي حددت للاستفادة من هذا الإجراء ما مجموعه 4.300.000 أسرة.

- أخيرا، سادسا وضع قرض بدون فائدة رهن إشارة المقاولين الذاتيين المتضررين من أزمة "كوفيد-19" يمكن أن يصل إلى 15.000 درهم ويمكن تسديد هذا القرض، الذي انطلق على كل حال تفعيله منذ الأسبوع ما قبل الماضي، على مدى ثلاث سنوات مع فترة السماح مدتها سنة واحدة.

وحماية لحقوق الأجراء والمستخدمين، حرصت الحكومة من خلال القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصريح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، حرصت على التأكيد على استمرار العلاقة التعاقدية مع المشغلين من خلال اعتبار الفترة ما بين 15 مارس و30 يونيو 2020 في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل وفق المعنى الوارد بالمادة 32 من مدونة الشغل، مع احتساب فترة التوقف كمدد تأمين من أجل تحويل الأجراء الحقوق المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل، وتحويل هذه المدد إلى أيام باعتبار الشهر 26 يوما.

بالنسبة للمقاولات:

فقد اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات التحفيزية والتي تهدف إلى مواكبة المقاولات المغربية من أجل تخلي آثار هذه الجائحة ودعمها من أجل الحفاظ على مستوى نشاطها وعلى مناصب الشغل لديها، من بينها:

✓ تعليق أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال فترة الأزمة والتي ستستمر إلى نهاية يونيو 2020؛

✓ تأجيل سداد القروض البنكية وتمكينها من قروض بنكية إضافية في إطار "ضمان أوكسجين" أو تمكينها بتسهيلات بخصوص التصاريحات الضريبية والتدبير المحاسباتي وغيرها من الإجراءات التي أصبحت معروفة اليوم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد اتخذت وزارة الشغل والإدماج المهني عدة إجراءات لمواكبة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الخاضعة لتفتيش الشغل، بما فيها المؤسسات التي تأثرت بهذه الأزمة أو تلك التي من المحتمل تأثرها بتداعيات جائحة كورونا، حيث تم تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية من قبل مفتشي الشغل للوقوف على مدى احترام المشغلين والأجراء للتدابير الاحترازية للوقاية من تفشي هذا الوباء، ومواكبتهم لتفعيلها، مع اقتراح حلول تساعد على التخفيف من حدة الأزمة.

وقد انضبت جهود مفتشي الشغل على ضمان استمرار النشاط المقاولاتي والحفاظ على مناصب الشغل، مع مراعاة الشروط الاحترازية، من خلال

ومهندسين، وكذا مسؤولي ومستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا مسؤولي ومستخدمي وكلاء المؤسسات العمومية الأخرى التابعة تحت وصاية الوزارة، على ما يبذلونه من جهد إستثنائي في هذه المرحلة الاستثنائية التي تعيشها بلادنا، إلى جانب باقي الجهود الوطنية الهادفة لكسب رهان تخطي هذه الأزمة بنجاح، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد وزير ديال الشغل والإدماج المهني، أعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير، نشكركم على المعلومات التي قدمتها ولكن ولاو المغاربة عارفين التدابير والإجراءات التي تدارت لمواكبة الفاعل الاقتصادي بعد التعليمات الملكية.

فالي بغيت نقول لك، السيد الوزير، أتم كعضو اللجنة الاقتصادية بغينكم تحتضنو المقولة المغربية، فهناك مقاولات الآن اللي رؤية ديالها ما بقاتش تتشوف المصير ديالها من بعد رفع الحجر الصحي، أو لا مازال غيستمر الحجر الصحي، فهما كيفاومو الآن كمقاولين وطنيين وهازين واحد المجموعة من الالتزامات في غياب بطبيعة الحال الأبنك.

اللي خص، السيد الوزير كعضو اللجنة الاقتصادية يفتتح واحد الحوار جاد مع الأبنك المغربية وتديرو لقاءات مفتوحة اللي يطلع عليها الشعب المغربي والفاعل الاقتصادي، كيفما تديرو احنا اللجن الآن في البرلمان، تيكون واحد الجلسة مفتوحة تتابعو النقاش وكشفي، لأن الآن أي مقال سولتيه في المغرب المشكل ديالو هو مع البنك، تحمل مجموعة من المصاريف، هاز مجموعة من اليد العاملة ومازال محافظ عليها ما بغاش يوقف المقولة ديالو نظرا لأنه خصو يحافظ على ذوك الأسر ويبقاو تحت الإشراف ديال المقولة ديالو، ولكن خص التحفيز، وانتوما ترافعو السيد الوزير تحتضنو هاذ المقولة وفي نفس الوقت تحفظو اليد العاملة تستمر بشكل رسمي.

السيد الوزير،

هناك قطاعات متعددة، أنا راه غير ملي عرفت أرقام أنه المهنيين كايين 2.400.000 مهني معطل الآن، من نجار، من صباغ، من ميكانيك، من مجموعة من الفاعلين في المجتمع الآن متوقفين ما عندهم ش بطاقة

نهاية الأسبوع الأخير.

كما أسفرت هذه العملية عن إصدار قرارات بإغلاق 21 مقالة أيضا، الإحصائيات المتعلقة بالتاريخ الممتد إلى نهاية الأسبوع الأخير والتي تشغل ما مجموعه 17.283 مستخدما بكل من مدن طنجة والعرائش وسلا والرباط والدار البيضاء وغيرها، على كل حال، بسبب عدم احتزامها للتدابير الاحترازية وظروف العمل الآمنة لمستخدميها.

كما تم إحداث منصة هاتفية جديدة من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني "Allo 2233"، خاصة بالتواصل وتقديم النصائح والتوجيهات والإرشادات، سواء لفائدة الأجراء أو أرباب العمل، فيما يتعلق بالصحة والسلامة، وذلك بوضع رهن إشارتهم أطر الوزارة من مفتشين وأطباء شغل، وذلك بتنسيق مع "المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية"، وتم إطلاقه بحمد الله رسميا صبيحة هذا اليوم.

وبمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة الذي يصادف 28 أبريل من كل سنة والتي اختارت له منظمة العمل الدولية شعار: "أوقوا الجائحة: السلامة والصحة في مكان العمل يمكن أن تنقذ الأرواح"، تم تنظيم ندوة علمية، دولية، توجيهية، عبر تقنية التواصل عن بعد، موضوعها: "تدابير الصحة والسلامة في أماكن العمل لمواجهة جائحة كوفيد-19"، من تأطير خبراء دوليين ووطنيين من مستوى عالي ومشاركة عديد من المقاولات والمنظمات المماثلة للأجراء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص التشغيل، فقد قامت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بشكل استباقي باتخاذ عدة تدابير وإجراءات احترازية من أجل المساهمة في التعبئة الشاملة الرامية إلى تطويق انتشار هذا الوباء والحفاظ على سلامة الموظفين والمرتفقين.

وفي هذا الصدد، قامت الوكالة باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان استمرارية الخدمات بما يتماشى والإكراهات التي تفرضها ظروف هذه الجائحة، وذلك عبر تطوير عدد من الخدمات الرقمية التي ووضعت كبديل عن الخدمات التي يتعلق إسداؤها بحضور المرتفقين.

كما تم اتخاذ قرار معالجة ملفات عقود الإدماج عن بعد مع فتح إمكانية إرسال المستندات من قبل أرباب العمل عبر البريد الإلكتروني إلى الوكالة الإقليمية، وإجراء استلام الملفات الورقية إلى تاريخ لاحق، بالإضافة إلى نشر الرابط الإلكتروني، ووضع دلائل رهن إشارة المرتفقين الراغبين في الاستفادة، حيث يقدم الموقع الرسمي للوكالة عدد من المعلومات والمعطيات التي يحتاجها الباحثون عن الشغل وحاملي المشاريع، ويساعدهم على الانخراط في الخدمات التي أصبحت تسديها الوكالة عن بعد.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي في نهاية كلمتي هاته، أن أعتم الفرصة مرة أخرى لأتوجه بالشكر والتقدير لكل أعوان تفتيش الشغل، من مفتشين وأطباء

تنتسناوها من الحكومة باش توصل هاذ المعطيات للمواطنين باش ما تكونش الضبابية وما يكونش الارتباك.

لذلك، وفي إطار هاذ المنهجية وتدعينا لها، احنا كبرلمانيين، وفي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، كنعبرو هاذ المرحلة هاذي ونقاشنا البرلماني غادي يجي من أجل الدعم أساسا والتنوير، وكذلك الإضافات كقوة إقتراحية ولما لا، نسجل كذلك بعض الثغرات كانت من أجل تصحيحها.

أحدث مثلا عن القضية ديال العمال الفلاحين، هل هاذو ماشي عمال؟ أشنو مصيرهم؟ فين صنفهم؟ أشنو غادي يديرو؟ ها وحدين، نتكلمو مثلا على قضية (la CNSS) هاذ التصريحات اللي تدار، المرة الأخيرة راه ما خرجش القانون والمرسوم حتى آخر لحظة، البوابة كانت مقفولة، الآجال اللي تعطى ضيق، 29 حتى 3، ضيق، ثانيا دابا الآن أشنو هما يعني الآجال ديال التصريحات للشهور اللي جايا؟ متى غادي يصرحو الناس؟ واش التصريح مفتوح لكل شهر؟ خصوصا أنه بعض المرات باش يدار (le bilan) راه تيسنى ذاك المسؤول حتى (la fin du mois)، حتى آخر الشهر باش بيان له التصور عاد يوضع ذاك الشيء باش يكون صادق وآمن باش يدير الواجب ديالو الوطني. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

استمعنا بإمعان للأجوبة ديالك، وبالمناسبة نشد بجرارة على المجهودات التي تبذلونها ونتمنها، ونتمنى كذلك الذين يشتغلون معكم على مستوى وزارة الشغل، وكذلك ما تقومون به من مجهودات جبارة.

ولكن في نفس الوقت، السيد الوزير، لابد ما نوضعو الأصبع على بعض الهفوات اللي كايته وبعض الإشكالات اللي كايته، والتي نتمناو على أنكم تصدوا لها وتعاملو معها بما يتطلبه الأمر.

عندنا مجموعة ديال الملاحظات حول بعض المؤسسات الإنتاجية، بعض المقاولات اللي استغلت الظرف ديال الطوارئ للاعتداء على الحقوق ديال الأجراء والاعتداء على الحقوق ديال النقابيين، حقيقة نقولو عندنا بعض المقاولات الشريفة المواطنين، ولكن كايين بعض، اللي خصنا لابد أننا نرصدو هاذ الممارسات هاذي اللي هي غير مقبولة.

أولا، الطرد بسبب الإتهام النقابي، وغادي نعطي الأساء ديال الشركة، هنا، للأسف، ما يمكنش نعطي الإسم ديال الشركة هنا أمام المواطنين، ولكن مسجلها وغادي نعطيهم ليك، السيد الوزير، في طنجة هاذ الشيء،

(RAME2)، ما عندهمش بطاقة (CNSS³)، ما العمل؟

إذن، هنا تفتحو هاذ اللجن الجهوية اللي هضرتو عليها، السيد الوزير، أنها تنسق مع السلطات المحلية والغرف على مستوى الجهات يكونو الإحصاء على الأقل تعمدو على ذوك البطائق باش يستافدو.

اليوم، للأسف كان عندنا اجتماع مع السيدة الوزيرة، تأجل باش نقلو المعاناة ولتتمسو منها أنها تجي الأسبوع المقبل باش ناقشو.

كذلك، هناك شكايات مجموعة من الشركات، الشركات العاملة في المجال السياحي، في مجموعة من الأمور، علاش ما نفكروش في خلق ميثاق اجتماعي موحد تشارك فيه الأبنك، النقابات، الفاعل الاقتصادي، والأحزاب السياسية؟ باش تعاملو بذكاء مع هاذ المحنة، لأن الكل الآن متخوف، حتى ذاك العامل اللي راه جالس في دارو ما عارفش المصير ديالو من بعد، واش غادي يرجع يخدم ولا ما يخدمش، كايين أسر متعددة، كايين جوج، ثلاثة.. بكل صراحة خاص واحد التفكير بذكاء، ما العمل من بعد هاذ المحنة؟

إن شاء الله نتمناو هاذ الوفاء يهزو علينا الله سبحانه عز وجل باش نرجعو الروح للمقاولة المغربية ونرجعو الروح للبد العاملة ديالنا والاقتصاد ديالنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف أهدوج:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على إجابتم، وسوف أحدث من مقدمتم حيث أشترتم على أنكم اعتمدتم منهجية، أعتقد أنها خاصة للتعامل مع هذه الجلسة، وقد استندت إلى معطيات ودراسات وأرقام.

لذلك، أريد أن أؤكد، السيد الوزير المحترم، على أننا في هذه المرحلة بالضبط، وأمام هذه الجائحة وأمام هذا الوضع النفسي والاجتماعي، نحن بحاجة أكثر إلى تشخيص واقعي وتدقيق ودراسة قريبة جدا وواقعية وشفافة لتصل إلى الجميع، لأنه الجميع تيشغل بهاذ الطريقة هاذي، منهجية موحدة، اللي ما تيعرفش شي حاجة ما تيمكش يخطط لها.

إذن احنا كمواطنين محتاجين باش نكونو مطمئنين وباش نكونو آمنين وباش ما يوقعش الارتباك في الذهن ديالنا وفي الحياة ديالنا، لابد أنه يكون تواصل ديالنا في جميع القطاعات واضحا وأرقام، وهذا هو الكفاءة اللي احنا

² Régime d'Assistance Médicale

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

المقترحات وهي كالتالي:

أولا، نتمن الإجراءات المتخذة من طرف "لجنة اليقظة الاقتصادية"، التي تم تعويض الأجراء العاملين في القطاع الخاص المهيكل، المتوقفين مؤقتا عن العمل، المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمقدر عددهم ب 800.000 أجير، وكذلك صرف تعويض الأسر المستفيدة من خدمة (RAMED) وللعاملين في القطاع غير المهيكل، مما يعكس روح التضامن الوطني الذي أبان عنه المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، في هذه الأزمة الوبائية؛

ثانيا، نتطلع إلى رؤية حكومية بتدابير آتية ومقبلة، محددة وواضحة، لضمان استعادة المقاولات المتضررة من جائحة كورونا لعافيتها ومناعتها وتنافسيتها، وللحفاظ على مناصب الشغل، علما أن عدد المقاولات المتضررة من الجائحة يفوق 132.000 مقالة، مما يندرج بأزمة اجتماعية وشيكة، ما لم تتدخل الحكومة لدعم هذه المقاولات وتوجيهها وتمويلها، ثم دفع المستحقات ديالوها؛

ثالثا، نجدد التأكيد على ضرورة انخراط الأبنك بكل مسؤولية في الجهود الحكومية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا، وهي مناسبة لنسجل تدمرنا من مسألة إعادة جدولة قروض المقاولات وقروض الاستهلاك والسكن لثلاثة أشهر قابلة للتديد مرة واحدة لفائدة المتوقفين عن العمل بسبب الجائحة، لكن تحت الطلب ومقابل رفع نسب الفائدة وأداء الرسوم، في حين أن المطلوب والمفروض هو مجانية التأخير وتلقائيته؛

رابعا، نسجل مرة أخرى، السيد الوزير، بأسف شديد، تأخر الحكومة في إخراج المراسم التطبيقية لقانون تعميم التغطية الصحية والاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين غير الأجراء، وهو ما نتطلع إلى تداركه في أقرب وقت ممكن.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لا بد أن ننوه بالشغيلة المغربية العاملة بالقطاعين العام والخاص على التضحيات الجسام التي يقومون بها في هذه المرحلة العسيرة التي تمر بها بلادنا، على غرار باقي دول العالم، التي رضخت وخضعت وانصاعت لهذه الجائحة العالمية، هذه الشغيلة الصبورة، الصامدة، تفاعلت بشكل إيجابي مع كل مبادرات جلالة الملك، وساهمت بشكل طوعي وتلقائي في دعم

وكاين عندنا فرض العطلة المرضية، نموذج ديال البريد، كتنلقى مسؤول نقابي تتفرض عليه عطلة مرضية بقرار للانتقام منه.

ثانيا، فرض العطل على الأجراء بدون أجر، شركة (X) في الدار البيضاء؛

ثالثا، التملص من أداء أجره النصف الأول من مارس رغم اشتغالهم بالنسبة للشركات التي توقفت بعد 15 مارس، نماذج كايينة في طنجة؛

رابعا، التملص من أداء الأجر رغم عدم تأثر نشاط الشركة، بل بعض الشركات التي ازداد النشاط ديالها خلال هاذ الجائحة، شركة (X) التي كايينة في النواصر؛

خامسا، المنخرطون في (CNSS) السيد الوزير، حوالي 3.5 مليون التي مصرح بهم خلال فبراير 2.5 مليون، إذن آشنو المصير ديال الآخريين التي ما تصرحش بهم في شهر فبراير؟

سادسا، مقاولات بالقطاع المهيكل لم تصرح بعمالها، الشركة مثلا التي وقع فيها مشكل في الدار البيضاء راه وجدنا بأن ما مصرحاش بالعمال ديالها؛ سابعا، أجراء في وضعية نزاع مع المشغل لأكثر من أربعة أشهر لم يصرح بهم في فبراير، وصل الملف للعرض على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة ولم تعقد بسبب حالة الطوارئ، إذن هاذو ما استفادو لا كأجراء من التعويضات لا ديال صندوق الضمان الاجتماعي، لا ديال (RAMED) ولا ديال القطاع غير المهيكل؛

ثامنا، عدم تفهم الأبنك لوضعية بعض الأجراء في المؤسسات العمومية، كالسككيين مثلا لأن عندهم بعض التعويضات داخلية في الحسابات ديالهم، هاذ التعويضات لما تحرمو منها، مللي مشاو للأبنك ما لقاوش تجاوب مع الأبنك.

تنطالبكم، السيد الوزير، بالمزيد من مراقبة الإجراءات التي كتحافظ على الحقوق ديال الأجراء المغاربة، واعتبار الإصابة بالمرض أثناء العمل حادثة شغل، كما تنطالبو بإيجاد حلول لقطاع النقل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السي البقالي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم، أولا على هاذ المعطيات الهامة وعلى هاذ الجواب القيم، وفي إطار التفاعل معه واستحضارا لواقع جائحة كورونا على قطاع التشغيل والمهنيين، نود في الفريق الحركي أن نسجل بعض الملاحظات وبعض

معاناة، سواء المقاول أو الأجراء أو في القطاع غير المهيكل، أو الفئات الهشة في المجتمع، وأكد أن بلادنا اشتغلت وحاولت أن تشتغل قدر الإمكان في الإطار الدستوري واحترام مقومات الدستور واحترام مقومات القوانين.

لكن، فيما يتعلق بالجهات المتضررة، أعني المقاول والأجراء اللي مصيرهم مشترك اليوم، المقاربة التشاركية، للأسف الشديد، لم تؤخذ بعين الاعتبار، الصوت النقابي مغيب في كل المؤسسات المحدثة لمواجهة وباء كورونا، سواء على لجنة اليقظة الوطنية أو الجهات أو على مستوى الأقاليم والنقابات، الصوت النقابي معني بالدرجة الأولى، ولسنا ندري لماذا تغييب هذا الصوت النقابي؟

المسألة الثانية، ما يتعلق بالمقاولات، هناك مقاولات مواطنة أكد، يعني نرفع لها القبعة، ولكن هناك مقاولات، للأسف الشديد، استغلت الظرفية للتحايل الخزي، للتحايل الخزي، واعتقد أن الطاقة ديال وزارة الشغل في التفتيش، للأسف الشديد، الإطار البشري لا يكفي للوقوف على كل الاختلالات اللي يمكن تكون في هذا المجال.

المسألة الثالثة، الأبنك، الأجير اليوم والموظف أو غيره في وضع صعب، ولما قررت لجنة اليقظة تأجيل أقساط قروض السكن والاستهلاك، للأسف الشديد، الأبنك.. قررت الدولة ديال لجنة اليقظة، يعني الدولة المغربية بضمانات الدولة المغربية، الأبنك اليوم، للأسف الشديد، أو البنوك، للأسف الشديد، تدفع الناس للتوقيع على وثائق ترهن مستقبلهم بشكل آخر وبشكل سيء، بخلفية سيئة، قرض 15.000 درهم اللي قررته الدولة يعني ضعيف جدا، لا يمكن أن ينقذ مقاول صغيرة.

كذلك "أوكسجين"، "أوكسجين" فيه أيضا شيء غير معروف بالنسبة.. لأنه كاي العلاقة ما بين الأبنك والمقاولات، العلاقة بين الأبنك والأفراد فيها شيء حاجة ماشي هي هاذيك.

لذلك، السيد الوزير، أعتقد اليوم أننا بحاجة إلى مدخل أساسي، فهذا الوضعية، وهو الحوار الاجتماعي والمفاوضة الاجتماعية بين كل المكونات، سواء بين المقاول والأجراء أو بين الأطراف الثلاثة لتدبير المرحلة، لأن احنا بحاجة اليوم، خاصة للمستقبل، إجراءات رفع الحجر وكذلك ما بعد رفع الحجر، تدبير المرحلة، لأن ستكون مرحلة صعبة، وبالتالي نحتاج إلى تعاقد اجتماعي جديد حقيقي بين الحكومة والنقابات وأرباب العمل و(CGEM⁴) لتدبير المرحلة المقبلة.

المرحلة المقبلة ستكون صعبة وستكون قاسية على مجموعة.. على الأجراء وعلى المقاولات، ولكن اللي مهم أن نعزز في هذه المرحلة الديمقراطية التشاركية.

الصندوق الخاص لمكافحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

لذا، يجب عليكم السيد الوزير، ونحن نعيش ذكرى فاتح ماي، عيد الشغل الأسمى والذي مر هذه السنة بشكل افتراضي، مواصلة الإصلاحات للنهوض بأوضاع هذه الشغيلة التي تناضل من مختلف المواقع لتحصين المجتمع وحمايته وصون كرامته وتوفير كل المواد الاستهلاكية الأساسية والضرورية، خاصة في هذه الظروف الصعبة، فتحية تقدير وامتنان للساهرين على أمننا الداخلي والخارجي، أمننا الصحي وأمننا الغذائي وأمننا المالي، يشغلون ليل نهار من أجل تصريف كل الإجراءات والتدابير التي تتخذها لجنة اليقظة الاقتصادية والاجتماعية، كي يعيش المواطن في أمن وأمان.

لا داعي للتذكير هنا بأهمية الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لفائدة الأجراء والأسر العاملة في القطاع غير المهيكل وفي ظرف قياسي، والتي تضررت جراء التدابير الاحترازية المتخذة بعد تطبيق حالة الطوارئ الصحية، منوهين بقرار منح تعويض 2000 درهم لكل الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي أقرت بأنها تواجه صعوبات من 15 مارس إلى غاية 30 يونيو.

قرار شجاع وسلمي، حيث ساهمنا إلى جانبكم في إخراج القانون المنظم لهذه العملية في ظرف قياسي، إذ حافظنا لهؤلاء الأجراء على كافة حقوقهم بما فيها ديمومة عقد الشغل وحق الولوج إلى كافة الخدمات الصحية والاستفادة من التعويضات العائلية، وفي ذلك حياية لمناصب الشغل ودعم المقاولات الموقفة عن العمل.

السيد الوزير المحترم،

المناسبة شرط، كذلك يدعوكم فيها فريق التجمع الوطني للأحرار بضرورة وضع حد للفوضى التي تعيشها مصحات (Ia CNSS) والمزاجية التي تدبر بها، فمن غير المنطق في مغرب القرن 21 أن نجد أطرا شبه طبية يشغلون لدى هذه المصحات بنظام السخرة.

لذا، وجب عليكم الإسراع بتسوية أوضاع شغيلة هذه المؤسسات أو تفويتها للقطاع الخاص من أجل تطوير أدائها، فإزمة كورونا كشفت المستور في طريقة تدبير هذه المؤسسات التي تتوفر على رصيد تاريخي محترم. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أكد أن بلادنا دارت مجهودات مهمة جدا في هذه المرحلة للتخفيف من

⁴ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

السيد رئيس الجلسة:**شكرا.**

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاومة المغرب.
انتهى الوقت ديالكم السيد الرئيس.
نمر إلى كلمة فريق الاتحاد المغربي للشغل.
السيدة المستشارة تفضل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:**شكرا السيد الرئيس.**

خلدت الطبقة العاملة ذكرى فاتح ماي من وراء الحجر الصحي الذي دخلت فيه بلدنا منذ حوالي شهر ونصف، وما رافقها من إجراءات وقائية وتدابير احترازية، وهذه المناسبة نحييها عاليا الطبقة العاملة على ما أبانت عنه من جاهزية واستعداد دائم للتضحية، خدمة للوطن والمواطنين، بالتصدي في كل الواجهات لتداعيات جائحة "كوفيد-19"، إلا أنه وفي مقابل الزخم التضامني والتضحيات الجسام التي أبانت عنها مختلف فئات الشعب المغربي ومنها الطبقة العاملة، أبان بعض أرباب العمل عن جشعهم بتغليب مصالحهم الشخصية على حساب الوطن والمواطنين في خرق سافر للقانون، من قبيل:

- تسريح العمال وتعويض الموظفين وبالمياومين وإعادة تشغيلهم إما بشكل مباشر أو عن بعد، دون تعويض، بدعوى أن الدولة هي التي تؤدي أجورهم؛

- الاستفادة من دعم صندوق كورونا خارج شروط الاستحقاق، مما حرم آخرين أكثر استحقاقا من الاستفادة؛

- الاستهتار بصحة وسلامة العمال والعمالات وعدم تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية، مما نتج عنه ظهور بؤر وبائية داخل العديد من المصانع والمساحات التجارية.

ويدخل في خانة هذه الأساليب المحبطة للعزيمة وروح الإجماع الوطني ما أقدمت عليه إدارة "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، ففي الوقت الذي أثنى فيه الرأي العام الوطني على الجهود الكبيرة التي يبذلها العاملون بالضمان الاجتماعي ومصحاته، التي استقبلت المصابين بالوباء، وبدل الالتفاتة إلى فئة المرضى والمرضى المتعاقدين وتمكينهم من حقهم الدستوري في توفير الحماية الاجتماعية، فإذا إدارة الصندوق تقدم في خطوة خارج الزمن على إقالة مدير مصحة الزيراوي، لا لشيء سوى لاحتفال المصحة بتعافي عدد من المصابين بوباء كورونا، على غرار ما تقوم به المصحات والمؤسسات الاستشفائية الأخرى، وهو تصرف لم نجد له من تفسير سوى محاولة يائسة وإيغاز وتدخل سافر من أطراف خارجية عن المؤسسة، لحجب المساهمة الفعالة لهذه المصحات، تصرف لن يثني جنود مصحات الضمان الاجتماعي في بذل المزيد من الجهود همة كبيرة وكل

تفان، ولا يثنيهم عن التنازل عن حقهم في التضامن مع زميلهم إلى حين التراجع عن قرار الإعفاء الجائر ونيل حقوقهم في الترسيم والحماية الاجتماعية.
السيد الوزير،

بدل الانكباب على مشروع قانون تكميم أفواه المغاربة، على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها بالإسراع بإطلاق خطة وطنية للخروج من الأزمة بإشراك الفرقاء الاجتماعيين، من خلال:

- الرفع التدريجي والسلس للحجر الصحي وإعادة كل الموقعين إلى عملهم بصفة تدريجية، مع التقيد الصارم بالإجراءات الوقائية؛

- تكييف عملية مراقبة الامتثال للتدابير الوقائية المعتمدة داخل المقاولات والمساحات التجارية.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت**

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الملوذي العابد العمراني:**السيد الوزير،**

تشكروكم على التوضيحات التي تفضلتم بها، لكن لا بد من تذكركم إلى شريحة مهمة من المجتمع المغربي التي تعاني في صمت، ويتعلق الأمر بسكان البوادي، أي عمال القطاع الفلاحي، فهذه الفئة الأبواب كلها صدت في وجهها: الحجر الصحي، الجفاف، منع الأسواق التي تعتبر مصدر كسب لعدد كبير منهم.

ولهذا، السيد الوزير، نتطلب منكم باش توليو عناية لهذه الفئة وأن تكون لها أولوية ومعاملة تتميز بالاستعجال والمرونة.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المبارك الصادي:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،**

في البداية، بمناسبة فاتح ماي لا بد من أن نحيي عاليا الطبقة العاملة المغربية بكل أطيافها وأصنافها، والتي أجلت كل مطالبها وحقوقها وظروف اشتغالها بنوع من نكران الذات للقيام بواجبها الوطني.

السيد الوزير،

كاين اجاع اليوم وطني حول قداسة المواطن قبل الاقتصاد، وبالتالي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أحييكم جميعا على تفاعلكم وعلى تعقيباتكم، سأبدأ ببعض الملاحظات الواردة والمتعلقة والتي جاءت فعلا والمنهجية التي اخترتها والتي جاءت حتى في مرحلة طرح الأسئلة.

غنبتا بالمرسوم ديال المادة 16، أتم تدركون جيدا على الأقل بالنسبة للناس ديال (CGEM) وبالنسبة للناس ديال النقابات اللي هما شركاء ديالنا فهاذا الأمر هذا، تدركون جيدا المراحل التي وصل إليها هذا المرسوم والإعداد ديالو، وأحيي الفرق التي تشتغل معنا، سواء ديال (CGEM) أو ديال الهيئات النقابية، المركزية النقابية الأكثر تمثيلية، على الدفاع ديالهم المستميت على المصالح ديال الجهات التي يمثلونها بروح وطنية عالية وبكفاءة كبيرة.

ولكن، يبدو أنه ما كاينش تواصل بين هاذوك الفرق وهاذو اللي هنا عندي، على الأقل في بعض الحالات، لأن هذاك المرسوم كان وجد فالأول وفيه ملاحظات جوهرية، فيه ملاحظات متعلقة بأن المرسوم كيحدد لي الحالات ديال الاستثناء المتعلقة بالموسمية، الموسمية ليست حالة استثنائية يمكن أن ترد في المرسوم، الموسمية نص عليها المشرع في المادة 16 وكنخليو للقضاء تدبير ديال هذا الأمر حسب الظروف وحسب الأعراف ديال ممارسة العمل في كل منطقة.

المادة 16 تتحدث عن حالة استثنائية خارج الحالات الواردة في المادة 16، المشرع حدد بعض الحالات في المادة 16 وفتح الإمكانية ديال تحديد بعض الحالات الأخرى، مشينا فعلا بمبحثنا، درنا بحث كبير في التشريعات الدولية، وهذا الإخوان مشكورين عليه، والإخوان والفرق المشتغلة ديال العمل سواء ديال الوزارة أو لا ديال الهيئات.. الشركاء ديالنا، مشكورين على هذاك العمل اللي كيديرو، عمل جدي وبتوجيه شخصي مني على الأقل فهذاك المرسوم، لأن الأمر لا يتعلق بالتفصيل في الموسمية، وأتم عارفين هاذو الشيء، وهاذو الشيء اللي أثار على المرسوم ما خرجش فالوقت، واليوم الحمد لله المرسوم أصبح نهائيا وانتهى وتم التوافق عليه وهو في المسطرة ديال المصادقة، وأتم تعرفون هذا جيدا للأسف الشديد.

قانون الإضراب نفس الشيء، القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب هو قانون تنظيمي، وهو أيضا موضوع ديال الاتفاق 25 أبريل 2019، وتم التوافق فهذاك الاتفاق على أن تفتح المشاورات مع الهيئات النقابية بصدده قبل إطلاق النقاش ديالو فالبرلمان، وهو ما تم، اليوم نحن على مشارف استكمال المشاورات، سمعنا للإخوان فالمركزيات النقابية، سمعنا للإخوان ف (la CGEM)، دارو ليانا الملاحظات ديالهم كناية، اخذينا منها وفتحنا نقاش مع القطاعات الحكومية المعنية، لأن هاذو القانون ماشي ديال وزارة الشغل بوحدها، ديال قطاعات حكومية عريضة، فتحنا معها النقاش ووصلنا إلى بعض الصيغ التي يمكن أن تكون.

الأجراء هم مواطنون، لذا يجب التعامل وبكل صرامة مع فرض الإجراءات الصحية والاحترازية داخل أماكن العمل ونقل المستخدمين، واتخاذ تدابير زجرية ضد المخالفين، ما نتسناوش حتى تولى يؤر ديال انتشار ديال الوباء داخل الوحدات الصناعية، عاد يمكن نسدو بعض المقاولات، عندنا نماذج ديال عدد كبير من المقاولات اليوم تقدرس الريح، باقى ما عرفاتش على أنه اليوم لا راجح، الراجح الأول والأخير هو الوطن.

اليوم، كلشي خاصو يمشي في هذا الاتجاه، لهذا غير مسموح اليوم أنه بعض المقاولات، أولا نخي عاليا بعض المقاولات المواطنة، والتي أبانت عن حس وطني باتخاذها عدد من المبادرات الإنسانية اتجاه الأجراء نتاعها.

احنا اللي نتطلبو، نتطلبو هو أنه ما يمكنش اليوم نغامرو بالمواطنين اللي هم الأجراء ونخليهم عرضة، يعني عدم الاهتمام ديال بعض المقاولين من فرض هذه الإجراءات الصحية، وعندنا نماذج في المعامل ديال السمك، عندنا واحد العدد ديال النماذج اللي ما كتفرض حتى شي حاجة.

مفتشي الشغل، بهذه المناسبة، نخي عاليا مفتشي الشغل رغم قلتهم، وحتى هما في الصفوف الأمامية تيمشيو باش يراقبو، ولكن شحال قدمك تراقبو بالعدد البسيط اللي عندكم؟ اليوم من المفروض في الحكومة أنها تتعامل بشفافية أكثر، أولا، شكون المستفيدين من الصندوق ديال الدعم ديال المقاولات والأجراء؟ وتعلنو على الأساء ديال الناس اللي استافدو.

اليوم، يجب مباشرة الحوار الاجتماعي، كاين تغيير الأجراء والنقابات في كل الأجهزة إلى كتنو تتعتبرو أنه الأجراء في صلب الرفع ديال الاقتصاد الوطني، اليوم خصكم تباشرو الحوار الاجتماعي لوضع إستراتيجية ما بعد هذا الوباء، اليوم خص داخل المقاولات تفعيل دور طبيب الشغل وخصو يتحمل المسؤولية، إلى كانت شي مقابلة ما كتحترمش الضوابط الاحترازية، خص طبيب الشغل يتحمل المسؤولية، وخصكم تعرفو واش كاين طبيب الشغل اليوم في المقاولات ولا، لا؟

اليوم خصكم تفعلو الدور ديال "لجنة الصحة والسلامة" داخل المقاولات، ما كايناش نهائيا.

لذلك، السيد الوزير، اليوم نحن في حاجة إلى بناء دولة ذات اقتصاد اجتماعي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت السيد الرئيس، من فضلك شكرا. الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيبات. تفضل السيد الوزير في حدود الوقت المتبقي.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

قرارات مؤخرا، وبالتالي هاذ الشيء ما كين وما كين ما يتسحب والأمر عادية والناس فاهمين، وبالمناسبة، اتصلت بالسيد رئيس "الاتحاد العام لمقاولات المغرب" وهو يشاطرنى الرأي فهذا الشيء اللي قلت وما فيه حتى شي مشكل ولا يستهدف أي مقاول ولا أي قطاع من القطاعات الإنتاجية أو الخدماتية فبلادنا.

بالنسبة للناس المستفيدين من الدعم الاجتماعي اللي تدار فهاذ المرحلة هاذي، ما تمشوش للحالات الخاصة، جميع الحالات أو لا الوضعيات اللي ممكن يكونو فيها الأجراء المتوقفون عن عملهم خلال هذه المرحلة استفادو، لأن فبلادنا كين جوج ديال الأنواع:

كين الناس المتخمين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هاذي فئة، وكينين ناس خارج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فئة أخرى، ما كينين شي أجير آخر خارج هاذو، الناس ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عندهم مسطرة تدارت ليهم والناس خارج الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أيضا جميع الآخرون غير المسجلين فشهر 2 فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمتضررون بسبب هذه الجائحة هم معنيون خارج هاذيك المسطرة ديال.. فرقنا وميزنا، تم التمييز بين الناس ديال داخل (RAMED) وخارج (RAMED)، لأن ف (RAMED) الوضع أكثر.. ماشي أكثر صعوبة بحال الفئة الأخرى، لأن عندنا واحد القاعدة ديال المعطيات متعلقة بالناس ديال (RAMED) يمكن أن يتم اللجوء إليها لضبط العملية والتعامل معها بيسر، على عكس الناس اللي برا (RAMED) اللي تتبني العملية كلها منذ بدايتها.

فقط هذا التمييز، أما اللي كين هو أن جميع الحالات ديال الاشتغال ديال الأجراء التي يمكن تصورها فبلادنا هي مشمولة بهاذ الدعم، الناس المتضررين، بغض النظر عن الإلتاءات المهنية ديالهم، وجا المرسوم على كل حال وجا القانون 25.20، وجا المرسوم التطبيقي له وحدد هاذ الأمور بشكل واضح، على الأقل بالنسبة للناس ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، جا يحدد الشروط ويعرف ما معنى "المقاول في وضعية صعوبة" وتحدددها بشروط واضحة، تقول ليك المقاول في "وضعية صعوبة" يا إما المقاول التي تم إيقاف نشاطها بقرار إداري، هاذي واضحة، يا إما المقاول التي فقدت 50% من الرقم ديال المعاملات ديالها الشهري، شهر 4 مع شهر 4، 2019، نفس الشيء بالنسبة لشهر 5 وشهر 6، أو لا المقاولات التي فقدت رقم المعاملات ديالها بنسبة بين 25 و50%، هاذي حالة خاصة تدوز فاللجان، وبالمناسبة اللجان تشتغل منذ أكثر من 5 أيام للبت في الملفات المحالة عليها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، المتعلقة بشهر أبريل.

أما ما يتعلق بالمصحة ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالمناسبة لا بد أننا نحيو عاليا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إدارة ومؤسسة، ونعاود نجد التحية ليهم والتفاعل ديالهم أيضا فيما يتعلق بوضع

اليوم، نرجعو للنقابات ونحدث إليها قبل أن نطلق النقاش، إن شاء الله، كان ممكن أنه يكون، دبا بدا في مجلس النواب ولكن للأسف الشديد هذه الجائحة أجلت الموضوع، أيضا لأن بعض الأشياء وبعض المشاريع التي نشغل عليها، أنا ما تنبغش فالحقيقة باش يجيو المنظمات يطرحوها لأن كمنطرحوها معاهم وكنشغلو معاهم يوميا، وهما عارفين التفاصيل الدقيقة ديالها، وعارفين التفاصيل الدقيقة ديال هاذ المرسوم، وعارفين قانون الإضراب فين وصل، وعارفين التفاصيل الدقيقة ديال مدونة الشغل والعمل اللي بدينا فيه، بدينا ودرونا فعلا نقاش مع الشركاء ديالنا باش نديرو يوم دراسي بشراكة مع القضاء باش من خلاله غنطلقو التشاور المتعلق بمدونة الشغل، لأن الحضور ديال القضاء أساسي، احنا كطبقوه فالشركات وفي المقاولات، قانون مدونة الشغل، ولكن عندما نختلف كمنطجؤ للقضاء، الرأي ديال القضاء أساسي ومهم والاجتهادات القضائية يجب أن تكون حاضرة، كنا غنطلقو النقاش حول مدونة الشغل من هاذك اليوم الدراسي، أيضا تأجل نتيجة هذه الأزمة وأتم جميعا، على الأقل الإخوان ديال النقابات وديال (la CGEM)، عارفين هاذ الشيء.

ما يتعلق بالتصريحات، السي حظي هاذ التصريحات اللي كانت فاللجنة ذاك النهار وأنت ما كنتيش فاللجنة باش تعقب عليا وتدافع على المقاولات في حينه، ما غاديش نسحب اليوم والناس راه وضحتو من بعد، كان من المفروض تكون حاضر فاللجنة وتعقب عليا تما وتذاكرو أنا وإياك تما ونساليو هاذك الشيء تما إلى عندك فيه ملاحظات، ولكن الأمر يتعلق نهائيا بما قلته ووضحتو من بعد لا يمس بالمقولة نهائيا، المقاول الوطنية قدمت وتقدم تصريحات وتشتغل، جزء كبير من النسيج المقاولاتي والمقاولات الوطنية تشتغل بروح وطنية عالية ويتضحيات كبيرة، هاذ الشيء ما ينكرو حتى شي واحد، هاذ الشيء إلى نكرو غيضحكو عليا الناس، هاذ الشيء فالواقع ديالهم.

ولكن، فالمقابل هناك بعض الممارسات الأخرى يجب أن ننتبه إليها ويجب أن نحذر منها، في كل مرة لا بد أن نشير إلى هذه الأشياء ونحدث عنها، لما تحدثت عن المدارس الخاصة، وأنت عارف هاذ الشيء، أنا ما حضرتش على المدارس الخاصة، أنا حضرت على شهر 3، وقلت يمكن تكون أخطاء متعلقة بالتصريحات، وهاذ الشيء بالمناسبة ما وقعش غير للمدارس الخاصة، وقع لبعض المقاولات الأخرى، راه غتكونو تبعتو، درنا بلاغ فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تنقلو أن بعض المقاولات اللي صرحت عن طريق الخطأ، لأن يمكن كانو الناس ما فاهمينش، كين اللي يتوقع أن التصريحات المتعلقة بالفترة كلها غتكون فهاذيك المرحلة، ولكن كل واحد وهو، كان شوية ديال نوع من عدم الفهم الجيد فهاذيك المرحلة، وفتحنا الإمكانية ديال الناس اللي اخداو.. اللي استفادو يرجعو.. إلى غير ذلك فتحناه، ولكن بالنسبة لبعض الحالات، لأن خيلنا واحد المجموعة ديال الحالات ومشينا ثبتنا وتأكدنا منها، بعض الحالات على كل حال، اخذينا فيها

تشتغل، لأن اليوم المغاربة ضروري أن بعض القطاعات تشتغل بأش المغاربة يجلسو فديورهم، القطاعات المتعلقة كلها بالصناعات الغذائية يجب أن تشتغل، ما غادينش نمشيو نعطيهم فالصندوق.. غيوقع مشكل، لنا فالمرسوم دار واحد الإمكانية ديال أن القطاعات الوزارية المعنية غتحدد لوائح ديال الأنشطة الاقتصادية غير المعنية بالاستفادة من الصندوق، هاذي خص الأجراء ديالها يمسيو يخدمو.

صحيح، أنا متفق معكم، ضرورة احترام شروط السلامة والصحة داخل مرافق العمل، هاذيك اللجان اللي قلنا، هذاك الشي علاش انتقلنا لمرحلة أخرى، كنا فالأول كيديرو الزيارات مفتشي الشغل ثم بعد ذلك بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة، ثم اليوم لجنة موسعة فيها الداخلية والصحة، يعني لجنة موسعة تمشي تتأخذ تما في عين المكان القرارات، واعطيتكم على كل حال بعض القرارات اللي تتأخذت في هذا المجال.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، والشكر موصول للجميع على المساهمة الفعالة.

ورفعت الجلسة.

واحد العدد ديال المصحات ديالهم رهن إشارة الجهات الصحية المعنية والمساهمة ديالهم بشكل كبير أيضا في محاربة جائحة كورونا على هاذ المستوى هذا، ولكن نقول ليكم أن الخدمات اللي تتقدمها المصحات ديال الضان الاجتماعي في إطار محاربة جائحة كورونا هي نوعية جدا، وأتم والناس ممكن تشوفو هاذ الشي من خلال الاتصالات ديالكم.

الملف ديال مصحات ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اليوم هو موضوع دراسة يتم التفكير ووضع سيناريوهات لحل الإشكالات المتعلقة بهذه المصحات في إجمالها، تدارت دراسة، اليوم كائنة لجنة تشتغل بين رئاسة الحكومة ووزارة الشغل ووزارة المالية والإدارة ديال الصندوق والفاعلين المعنيين، إن شاء الله غنحاولو أننا نوجدو.. و(I'ACAPS⁵), على كل حال واحد العدد ديال الفاعلين المعنيين غنحاولو أننا نوجدو صيغة.. الصيغة المثلى للتعامل مستقبلا مع هذه المصحات، إن شاء الله وحتى الأجراء المشتغلين في هذه المصحات غيكون حل واحد يمكن أن نجد من خلاله حلا لجميع الإشكالات المتعلقة بهذه المصحات على كل حال.

بالنسبة للعمال الفلاحيين كيف ما قلت، العمال الفلاحيين هم أيضا ينتمون إلى هاذيك الفئة، إلى كانو مصرحين فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مصرحين.. إلى كانو ما مصرحينش راهم في الفئات الأخرى، ولكن على كل حال أنا نقول ليكم أن كين بعض القطاعات يجب أن

⁵ Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale